الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/10

Distr.: General
24 January 2020

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير عن الدورة الأولى للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا

أولا - مقدمة

١- انعقدت الدورة الأولى للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩. وكان موضوع الدورة '' تنمية القطاع الخاص والاقتصاد الرقمي دعماً للتكامل الإقليمي في أفريقيا''.

٢- وسبق انعقادُ الدورة عددٌ من اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات العمل، بما في ذلك: حلقة عمل تمهيدية ومنهجية عن الطبعة العاشرة من تقرير *تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا* (ARIA X)؛ واجتماع لفريق خبراء لاستعراض دراسة عن العلاقة بين الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقات التجارة الحرة لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية واتحاداتها الجمركية؛ واجتماع لفريق خبراء لاستعراض دراسة عن تسخير التكنولوجيات الناشئة لأغراض التنمية المستدامة؛ واجتماع لفريق خبراء لاستعراض دراسة عن إمكانية إنشاء منطقة استثمار مشتركة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ واجتماع لفريق خبراء لاستعراض دراسة عن اللوائح التنظيمية لاستثمارات القطاع الخاص في الكهرباء؛ وحلقة عمل لإقرار مؤشر الأعمال التجارية القطري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

* E/ECA/COE/39/1.

A. 20-00094

ثانيا – الحضور

٣- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيجيريا.

٤- كما حضر الاجتماع ممثلون عن المؤسسات والمنظمات التالية: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومصرف التنمية الأفريقي، ومركز الأعمال الأفريقي لتطوير التعليم، ورابطة الوقود الأحيائي (زامبيا)، وغرفة التجارة الكاميرونية، وهيئة المنافسة في كينيا، واتحاد الغرف التجارية لغرب أفريقيا، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ورابطة تجار الحبوب في زامبيا، ومكتب ليبريا للملكية الفكرية، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، وشركة نايجا لدعم المؤسسات الناشئة (نيجيريا)، ومؤسسة حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا (RES4Africa) (إيطاليا)، ومعهد المعلومات والمفاوضات التجارية في جنوبي أفريقيا وشرقها (أوغندا)، و مبادرة الطاقة المستدامة لبرنامج سياسات النقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (كينيا)، ومركز التدريب على السياسات التجارية في أفريقيا، وغرفة التجارة والصناعة في زامبيا، ووكالة التنمية في زامبيا؛ إلى جانب ممثلين عن القطاع الأكاديمي.

٥- وحضر أيضًا ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: اتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لشرق والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ثالثا – افتتاح الدورة

٦- افتتح الاجتماع ممثل جنوب أفريقيا باعتباره رئيس مكتب الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل الإقليميين المنتهية ولايته. حيث شكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم الاجتماع وأعرب عن امتنانه لحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لاستضافتها له. وشدد على أهميته واختيار الموضوع الذي قال إنه قد جاء في الوقت المناسب، بالنظر إلى المناقشات الجارية حاليا بشأن التجارة والرقمنة. واختتم كلمته بإعادة التأكيد على دعم بلده للمكتب الجديد وللأمانة في تنفيذ البرامج والأنشطة.

٧- ورحب مدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، الذي مثل الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ملاحظاته الافتتاحية، بالمشاركين وممثلي المنظمات الأخرى في الاجتماع. وأشار إلى أن عملية المفاوضات التي تقوم بها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

ما كان يمكن أن تأتي في وقت أفضل لأنها تتيح لأفريقيا قوة دافعة جديدة تمكنها من الاستجابة لتباطؤ الاقتصاد العالمي. كما أشار إلى أن أعمال النمذجة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أظهرت أن اتفاق منطقة التجارة الحرة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يزيد التجارة فيما بينها بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة، مقارنة بسيناريو عدم وجود اتفاق.

٨- وأنه إدراكا لأهمية التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا، التي ستعرض على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢٠ للنظر فيها. وأضاف المتحدث أن مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين قد أيد إنشاء اللجنة الجديدة في مؤتمره السنوي لعام ٢٠١٩.[1] وأشار إلى أن ولاية اللجنة الجديدة قد تم توسيعها لكي تدعم على نحو أكثر فعالية خطة التنمية في القارة ولكي تتلاءم برامج اللجنة على نحو أوثق مع أولويات دولها الأعضاء واحتياجاتها.

٩- وأبرز المتحدث أهمية هذا الموضوع، الذي قال إنه يسلط الضوء على مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ثم دعا الدول الأفريقية الأعضاء إلى تعزيز جهودها في تحسين استخدام الاقتصاد الرقمي وتعزيز إدماج الرقمنة في استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية، كما دعا القطاع الخاص إلى التعاون مع الحكومات.

١٠- وشكر وزير التعاون الدولي والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيبين غيوم مانجولو بواكيلا، في بيانه، الحكومةَ المضيفة على كرم ضيافتها وهنأ اللجنة الاقتصادية على نجاحها في تنظيم الدورة الأولى للجنة الجديدة.

١١- ولاحظ الوزير أن تحقيق عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يواجه تحديات مختلفة، منها انخفاض المستوى الاقتصادي للدول الأفريقية؛ والوضع السياسي ومصاعب الحوكمة؛ ومشاكل التصنيع. وأشار إلى الجهود التي يبذلها القادة الأفريقيون لوضع مشاريع وبرامج للتكامل الإقليمي، تنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصعد الوطنية، والإقليمية والقارية.

١٢- وركز الوزير كذلك على تنظيم التجارة وتيسيرها فيما بين البلدان الأفريقية في مجال النقل، وتسهيل السياحة فيما بين البلدان الأفريقية، وسلط الضوء على ضرورة معالجة

[1] عُقدت الدورة الثانية والخمسون لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في مراكش، المغرب، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد أيد المؤتمر الوزاري في قراره ٩٦٦ (د-٥٢) [...] التعديلات التي أدخلت على الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا... [...] بغرض تنظيم الهيئات الفرعية القطاعية [...]: اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا".

بعض العناصر الرئيسية من أجل تيسير تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك النقل البري، والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي.

١٣- وأدلى بالبيان الافتتاحي وزير الدولة بوزارة التجارة في حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ميسغانو أرغا مواش. حيث رحب الوزير بالمشاركين في الاجتماع في أديس أبابا وأثنى على اللجنة الاقتصادية لدورها في تنظيم الاجتماع. وأفرد الوزير عبارات تهنئة إلى رئيس وزراء بلده، أبي أحمد، الذي مُنح جائزة نوبل للسلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وأكد الوزير أن هذه الجائزة تُعد نجاحا للقارة بأسرها وأنها أمر يستحق الاحتفاء به من جانب الجميع.

١٤- وسلط الضوء على أهمية الرقمنة، التي قال إنها حاسمة لتطوير وتوسيع الأعمال التجارية، وتحفيز النمو الاقتصادي والفرص، وتوليد الوظائف. وسلط الضوء على إثيوبيا كمثال، حيث يجري إصلاح اقتصادي محلي، يركز على إيجاد فرص العمل، وتحقيق نمو شامل للجميع، والحد من الفقر.

١٥- وأشار الوزير إلى أهمية موضوع الاجتماع، فقال إنه مهم للتأثير على الحكومات الأفريقية لحثها على التركيز على الرقمنة في إطار تنفيذها السياسات المتعلقة بالتجارة والتكامل الإقليمي. وأشار الوزير إلى التقدم المذهل الذي أحرزته العديد من تلك البلدان في مجال الاقتصاد الرقمي في السنوات الـ ١٥ الماضية، حيث اعتبراه بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وسلط الضوء على جوانب التقدم المحرز في مجال الرقمنة، بما في ذلك تنفيذ منطقة التجارة الحرة الرقمية، التي تمكن التجار من ممارسة التجارة عبر الحدود، وتطوير الهياكل الأساسية، والطاقة والخدمات. وشدد الوزير كذلك على أهمية استخدام الرقمنة في تحقيق كامل الفوائد التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واختتم كلمته بإعادة تأكيد التزام حكومته القوي بدعم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي، بما في ذلك خطة عام ٢٠٦٣.

رابعا - انتخاب أعضاء المكتب

١٦- انتخب المشاركون البلدان التالية على أساس التمثيل الإقليمي بالتناوب لتشكيل مكتب اللجنة:

الرئيس: جيبوتي (شرق أفريقيا)

النائب الأول للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)

النائب الثاني للرئيس: سيراليون (غرب أفريقيا)

النائب الثالث للرئيس: ليبيا (شمال أفريقيا)

المقرر: زامبيا (الجنوب الأفريقي)

١٧- وبعد انتخاب أعضاء المكتب، أشاد رئيس المكتب الجديد، ممثل جيبوتي، بالعمل الجيد الذي قام به رئيس المكتب المنتهية ولايته وبالحنكة التي أبداها، وشكر الأمانة كذلك على عملها المتميز.

خامسا - النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما

١٨- اعتمد المشاركون بعد ذلك جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.

٤- عرض الأمانة للتقارير التالية:

(أ) تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا؛

(ب) لمحة عامة عن البيئة السياساتية والتنظيمية للتمويل المبتكر لتنمية الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية في أفريقيا؛

(ج) التكنولوجيات الناشئة، والقدرة التنافسية والتكامل الإقليمي؛

(د) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: آخر التطورات بشأن وضع الاتفاق وحالة مفاوضات المرحلة الثانية.

٥- مناقشة عامة بشأن موضوع الجلسة الأولى ”تنمية القطاع الخاص والاقتصاد الرقمي دعما للتكامل الإقليمي في أفريقيا“.

٦- استعراض برنامج عمل لجنة التعاون والتكامل الإقليميين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وأولويات اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا لعام ٢٠٢٠.

٧- النظر في تقرير الدورة الأولى للجنة واعتماده.

٨- اختتام الدورة.

١٩- أُقر برنامج العمل بدون تعديلات.

سادسا – عرض الأمانة للتقارير

ألف – تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

العرض

٢٠- سلطت الأمانة الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية التي حققتها القارة في مجال التكامل الإقليمي، بما في ذلك توقيع ٤٤ بلدا أفريقيا في كيغالي على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، وإطلاق مرحلة تنفيذها في نيامي في حزيران/ يوليو ٢٠١٩. وأوجزت الأمانة أيضا التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ بعض المبادرات القارية مثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢١- وفي مجال التجارة، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها، دعم الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك وضع مشروع النص الذي استخدم فيما بعد كأساس لعملية المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد الطبعة الثانية من دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا. ولوحظ أن الدليل يركز على أربعة أنواع من الهياكل الأساسية، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من الموارد لتطوير الهياكل الأساسية الجيدة في أفريقيا.

٢٢- وأبلغت الأمانة أيضاً عن الأداء على صعيد تكامل الاقتصاد الكلي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، الذي اعتُبر ملحوظا، حيث بلغ معدلا قدره، في المتوسط، ٠,٣٩٩. وفيما يتعلق بتكامل الهياكل الأساسية، شددت الأمانة على أهمية تطويرها لتعزيز النمو الاقتصادي، بيد أنها أشارت إلى أن الدول الأعضاء بحاجة إلى تعزيز جهودها من خلال تخصيص المزيد من الموارد التمويلية من أجل تطوير الهياكل الأساسية.

٢٣- واختتمت الأمانة بتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الهجرة، وحرية تنقل الأشخاص عبر الحدود، والحوكمة، والسلم والأمن لتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية.

المناقشة

٢٤- أُثيرت شواغل بشأن بطء وتيرة تصديق البلدان على بروتوكول الاتحاد الأفريقي المعني بحرية تنقل الأشخاص، وحق الإقامة والاستقرار، الذي يسعى إلى تعزيز حرية تنقل الأشخاص في القارة. وعلى الرغم من أن البروتوكول قد وقّعه ٣٢ بلدا أفريقيا؛ إلا أن أربع دول فقط هي التي صدقت عليه. وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى الشواغل الأمنية بوصفها أحد الأسباب الرئيسية لترددها في التصديق على بروتوكول الاتحاد الأفريقي.

٢٥- وفي إطار الأمر نفسه، شدد المشاركون على أهمية إنشاء مؤسسات مصرفية ومالية إقليمية للمساعدة في قابلية تحويل العملات أو صرفها، مما يمكن من تيسير المعاملات عبر الحدود على نحو ملائم. وثمة حاجة أيضاً إلى تقييم الهيكل التنظيمي المؤسسي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.

٢٦- وفيما يتعلق بالحوكمة، والسلم والأمن، أشير إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى استراتيجيات متينة تساعد في صون السلم والأمن في أفريقيا، بالنظر إلى أهميتهما في النهوض بالتكامل القاري.

٢٧- وطُلبت توضيحات بشأن حساب دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا للمؤشرات المركبة للجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وتوسيع نطاق التدابير لتشمل المؤشرات على الصعيد القطري؛ والفصل بين بعض أبعاد التكامل الإقليمي. وأُوضح أن الدليل قد جرى تنقيحه وتعزيزه، بتطبيق نهج ''تحليل المكونات الرئيسية'' الراسخ، الذي سيشمل مؤشرات على الصعيدين الإقليمي والقطري على حد سواء.

٢٨- ونوقشت الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، ولا سيما من حيث إدماج اقتصاداتها في القارة والنظام التجاري العالمي. وفي هذا الصدد، اقتُرح أن يشار إلى هذه المجموعة من البلدان على أنها بلدان مترابطة من أجل التأكيد على أنها تسخر فوائد موقعها الجغرافي من أجل تحسين التكامل والتجارة.

التوصيات

٢٩- وفي ضوء المناقشات، قُدمت توصيات إلى الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والقطاع الخاص، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على النحو الوارد أدناه.

٣٠- طُلب من الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) إنشاء لجان تنفيذ وطنية ووضع استراتيجيات تنفيذ وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل الاستفادة الكاملة من الاتفاق؛

(ب) الانضمام إلى سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد لتيسير التنفيذ الكامل لقرار ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا من أجل تسهيل حركة السلع، والأشخاص والخدمات في جميع أنحاء القارة؛

٣١- وطُلب من الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تدمج خطة العمل المتعلقة بتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في برامجها وسياساتها من أجل تعزيز التصنيع، والتنويع الاقتصادي، والتكامل الإنتاجي والتكامل التجاري.

٣٢- وطُلب من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص الدعوة إلى التصديق على البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار.

٣٣- وطُلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تحسيس الدول الأعضاء لحملها على توقيع بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار والتصديق عليه؛ وكذلك التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية;

(ب) توسيع نطاق العمل التحليلي المتعلق بمؤشر الأعمال التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن المؤشرات، والمنتجات المعرفية والدراسات القائمة بالتعاون مع الشركاء والوكالات الدولية؛

(ج) تعزيز دعمها لمساعي بناء القدرات التقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالتصنيع؛

(د) توسيع نطاق برنامجها لبناء القدرات فيما يخص استخدام نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤ في التخطيط الاقتصادي والتنمية لفائدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(هـ) مواصلة وتوسيع نطاق دعمها للبلدان الأفريقية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا وتمكينها من جني فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(و) دعم الجهود الرامية لتعزيز التفاعل بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(ز) تعميق توليد المعارف ونشرها فيما يتعلق بمختلف أبعاد التكامل الإقليمي، بما في ذلك إعداد التقرير المتعلق بتقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا.

باء- لمحة عامة عن البيئة السياساتية والتنظيمية للتمويل المبتكر لتنمية الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية في أفريقيا

العرض

٣٤- أكدت الأمانة أن تمويل تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية في العديد من البلدان الأفريقية، وأن هناك فجوة هائلة في تمويل الهياكل الأساسية - تقدر بمبلغ ١٠٨ مليار دولار سنوياً. ولا تزال هناك تحديات ملحوظة فيما يتعلق بسوق الكهرباء الأفريقية، حيث لا يحصل أكثر من ٥٩٥ مليون شخص في القارة على الكهرباء. وقد بلغت احتياجات القارة من تمويل الهياكل الأساسية رقما سنويا قدره

١٧٠ مليار دولار، مما يترك فجوة سنوية تقدر بمبلغ ١٠٨ مليار دولار. أما أكبر فجوة في التمويل فكانت من نصيب قطاع الطاقة حيث يلزم استثمار سنوي قدره ٩٠ مليار دولار.

٣٥- واختتمت الأمانة كلمتها بتحديد القضايا الحاسمة التي يلزم استكشافها، بما يشمل: (أ) التصدي للتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في مشاريع الطاقة والهياكل الأساسية؛ (ب) مدى الاستعانة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الطاقة والهياكل الأساسية في أفريقيا، والتحديات العملية التي تواجهها؛ (ج) مبادئ واستراتيجيات المنطقة فيما يتعلق بالتواصل مع البلدان والمنظمات غير الأفريقية بشأن تطوير هياكلها الأساسية الإقليمية؛ (د) مؤشرات الأداء الرئيسية لإقامة شراكات فعالة في مجال الهياكل الأساسية مع البلدان والمنظمات غير الأفريقية من منظور أفريقي.

المناقشة

٣٦- أقر المشاركون على نطاق واسع الحاجة إلى سد الفجوة في الاستثمار في الهياكل الأساسية في أفريقيا، كما جرى التشديد على دور رأس المال الخاص في تمويل تطوير الهياكل الأساسية. وذُكر أن هناك العديد من مصادر التمويل، بما فيها صندوق الأسهم الخاصة، حيث يمكن لأفريقيا أن تحصل على ١٠٠ مليار دولار من أموال الاستثمار لمشاريع الهياكل الأساسية. بيد أنه هناك قناعة بأن مشاريع الهياكل الأساسية بطبعها مشاريع معقدة، وطويلة الأجل وكثيفة من حيث رأس المال، وبالتالي فهي تقتضي التكيف مع عدة مخاطر، وخاصة مخاطر السياسة العامة، التي يمكن أن تنجم عن تغيير في الإدارة الحكومية.

٣٧- ولاحظ المشاركون أن القارة تفتقر إلى المشاريع الاستثمارية الجيدة النوعية القابلة للتمويل المصرفي والقادرة بالتالي على اجتذاب القطاع الخاص. ولذلك، يلزم تعزيز القدرة على إعداد المشاريع وتطويرها. وذُكر أن العديد من البلدان قد وضعت إطاراً تنظيمياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص. بيد أن الدول الأعضاء تكابد من أجل تعبئة التمويل للهياكل الأساسية.

٣٨- وأدلى المشاركون بتعليقات مفادها أن مشروع إنغا ينطوي على إمكانات على نطاق أفريقيا بأسرها وأن من شأنه أن يزيد من سبل الحصول على الكهرباء في جميع أنحاء القارة، كما أن شركاء متعددين من جميع أنحاء العالم مهتمون به. بيد أنه لوحظ أن المنظمات والمستثمرين الأفريقيين، خلافا للمنظمات والمستثمرين من أنحاء أخرى من العالم، لم يظهروا سوى اهتمام محدود بالمشاركة في تطوير المشروع.

التوصيات

٣٩- قُدمت التوصيات التالية، حيث طُلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) تعبئة الشركاء الأفريقيين، ولا سيما من القطاع الخاص، للمشاركة في تطوير مشروع إنغا؛

(ب) ضمان وجود استثمار كاف في العلم، والتكنولوجيا والابتكار، لأن ذلك سيكفل أن تعزز أفريقيا مهاراتها وكفاءاتها لتطوير هياكلها الأساسية بصورة مبتكرة؛

(ج) (ب) استكشاف سبل مبتكرة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية ومساعدة البلدان في تعبئة مواردها، داخليا وخارجيا، بما في ذلك من القطاعين العام والخاص؛

(د) التعاون مع الشركاء الآخرين لمساعدة البلدان على وضع مجموعة من مشاريع الهياكل الأساسية القابلة للتمويل المصرفي، فضلا عن مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطوير هياكلها الأساسية (ولا سيما النقل)؛

(هـ) دعم البلدان الأفريقية في مواءمة إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية تشجيع الاستثمار في المشاريع العابرة للحدود.

جيم- التكنولوجيات الناشئة والقدرة التنافسية والتكامل الإقليمي

العرض

٤٠- شدد ممثل الأمانة على أهمية تسخير التكنولوجيات الناشئة لتعزيز القدرة التنافسية والتكامل الإقليمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتمثل الهدف العام للتقرير في دعم الدول الأعضاء في تسخير العلم، والتكنولوجيا والابتكار والاقتصاد الأخضر لتحقيق أهدافها الإنمائية التي ركزت على ثلاث قضايا رئيسية هي: التكنولوجيات الناشئة، والتكنولوجيا النانوية، والمنظورات الإقليمية لتسخير التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الفرص والخطوات التي يمكن أن تتخذها البلدان للحاق بركب الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا.

٤١- وأشار المتحدث إلى أن قدرة أفريقيا في مجال العلم، والتكنولوجيا والابتكار لا تزال محدودة وأن أداءها في مجال استخدام التكنولوجيا وملكيتها متفاوت. فذكر أن أفريقيا تمثل ١ في المائة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، و٠,٣ في المائة من صادرات التكنولوجيا الرفيعة، و٠,٢ في المائة من المدفوعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وشدد على دور التكنولوجيات الناشئة في قيادة تحول القارة بوصفها موضوعا يحظى بقدر كبير من الاهتمام والأهمية، وكذلك على التكنولوجيات الرقمية التي تواصل إحداث التحول في كافة جوانب المجتمع. بيد أنه لاحظ أن أفريقيا تمثل أقل من ١ في المائة من حركة الإنترنت العالمية وأقل من ١ في المائة من بين أكبر ٧٠ منصة رقمية في العالم.

٤٢- واختتم المتحدث كلمته بالإشارة إلى مسار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي قال إنه قد يشكل القوة الدافعة لوضع استراتيجيات مشتركة، وأن يعمل كمحرك لجذب الاستثمار إلى التكنولوجيات الناشئة وخفض تكلفتها.

المناقشة

٤٣- خلال المناقشة، جرى التشديد على أهمية التكنولوجيا الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأثيرت أسئلة بشأن ما يلزم عمله من أجل إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال التكنولوجيات الرقمية. وركزت أسئلة أخرى على كيفية استخدام التكنولوجيات الرقمية في تحصيل الضرائب من القطاع غير الرسمي.

٤٤- ولتشجيع الابتكار بين الشباب الأفريقي، اتفق المشاركون على ضرورة تعديل المناهج التعليمية. وفي هذا الصدد، أوصوا بأن تقيم الجامعات ومراكز الابتكار الأفريقية شراكاتٍ من أجل تعزيز إدراج البحث والتطوير في مناهجها التعليمية. وأُشير إلى أن تعزيز الشركات الناشئة ومراكز الابتكار في المنطقة أمر أساسي للنمو الاقتصادي للقارة. وبالنظر إلى أهمية الشركات الناشئة بالنسبة للاقتصاد، أوصى المشاركون بدعم تلك الشركات في تطوير أعمالها التجارية لتمكينها من النمو.

٤٥- وجرت مناقشة هامة بشأن نوعية البيانات والعلاقة بين الأرقام المتعلقة بموظفي البحث والتطوير والنمو في الإنفاق. وقُدمت ملاحظة مفادها أن مؤسسات البحث والتطوير الأفريقية تحتاج إلى التعاون فيما بينها وعلى الصعيد العالمي على حد سواء، الأمر الذي ينطبق أيضا على الباحثين. وشدد عدد من الخبراء على الحاجة إلى تحسين الهياكل الأساسية للبيانات، ووضع القواعد التنظيمية بشأن تبادلها، والتعاون في مجال أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية، مع الاحتذاء بنهج الاتحاد الأوروبي.

التوصيات

٤٦- قُدمت توصيات على النحو المذكور أدناه:

٤٧- طُلب من الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) دعم البحث والتطوير، واقتناء التكنولوجيا، وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في محاولة لتعزيز وتوطيد النمو الشامل للتكنولوجيات الرقمية وغيرها من أشكال التكنولوجيات؛

(ب) اعتماد سياسات واستراتيجيات متسقة وبناء الهياكل الأساسية لتسخير الابتكار من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما احترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها مع تحديث المناهج التعليمية بهدف تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال؛

(ج) وضع معايير وقواعد للحد الأدنى المقبول على الصعيد الإقليمي لزيادة التعاون فيما بين البلدان الأفريقية واجتذاب الاستثمار إلى التكنولوجيات الناشئة.

٤٨- وطُلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) دعم البحوث التي تركز على العناصر الرئيسية الداعمة للابتكار في الشركات غير الرسمية، وكيفية استخدام الشركات غير الرسمية للتكنولوجيات الرقمية لتوسيع أعمالها والتنافس في السوق؛

(ب) إجراء بحوث معمقة لتحسين فهم السوق الأفريقية للشركات الناشئة، والمؤسسات التي تدعمها، ومستويات الدعم، والسياسات التي تستهدف الشركات الناشئة؛

(ج) تقديم معلومات عن الأساليب التي تستخدمها الدول الأعضاء لبناء نظمها الخاصة بالبحث والتطوير ولزيادة عدد الباحثين والإنفاق على البحث والتطوير، لتمكين البلدان من استخلاص الدروس؛

(د) استحداث منصة افتراضية تمكِّن مؤسسات البحث والتطوير الأفريقية من التعاون فيما بينها، ومع الباحثين الأفريقيين في الشتات وغيرهم من الباحثين في جميع أنحاء العالم.

دال- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: آخر تطورات وضع الاتفاق وحالة المفاوضات للمرحلة الثانية

العرض

٤٩- قدم ممثل الأمانة معلومات أساسية عن العمل الذي جرى الاضطلاع به، بما في ذلك إنشاء اللجنة الحالية، استجابة لجهود الإصلاح الرامية إلى ضمان اتباع نهج أكثر تنسيقا وسلاسة، في إطار التوجهات الاستراتيجية والمهام الأساسية الجديدة للجنة.

٥٠- وسلط المتحدث الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية للبرنامج الفرعي ٢ للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك: مواصلة تحليل أثر الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والقضايا المتعلقة بإعداد مفاوضات المرحلة الثانية (الاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة)؛ وإطلاق مسار عمل جديد بشأن التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي؛ وجمع البيانات عن الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية وتصنيفها؛ وإطلاق سبعة أدلة إلكترونية للاستثمار (iGuides)؛ وتقييم الصلة بين اتفاقات الازدواج الضريبي ومعاهدات الاستثمار الثنائية والعوامل الدافعة للاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية؛ وإعداد النسخة المحدثة الثانية من دليل التكامل الإقليمي لأفريقيا.

٥١- وأكد مقدم العرض أنه مع تطور المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، هناك حاجة إلى مزيد من العمل التحليلي، فضلا عن الدعم التقني بغية المشاركة في الاتفاق وتنفيذه. وسيشمل العمل المستقبلي أيضاً إجراء تقدير وتحليل عميقين يتناولان التجارة في الخدمات، من أجل تعزيز الدعم المقدم لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستراتيجيات التنفيذ الوطنية.

المناقشة

٥٢- شدد المشاركون على ضرورة استقادة القطاع غير الرسمي من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي يتطلب أن يكتسب هذا القطاع معارف ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية لاغتنام هذه الفرص. وارتؤي أيضا أن الهوية الرقمية تتيح الفرصة لمساعدة أولئك الذين ليس لديهم هوية رسمية، وهو ما يمثل، في السياق الأفريقي، نصف سكان القارة. وأبديت ملاحظة مفادها أنه بالإضافة إلى هذه المزايا، يمكن للهوية الرقمية أن تمكن الأفراد من الحصول على خدمات بالغة الأهمية مثل تسجيل الناخبين، والخدمات الاجتماعية والخدمات المصرفية المتنقلة.

٥٣- وأثنى المشاركون على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قدمته من دعم تقني للدول الأعضاء، مع الإشارة بوجه خاص إلى مشروع الأدلة الالكترونية. وأوصي بأن تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا آلية تكفل تتبع المنصة للتطورات في مجال السياسات العامة، مثل وضع النظم الإلكترونية، من أجل تقديم التعليقات إلى مقرري السياسات. وطُلب من اللجنة الاقتصادية الاستمرار في منح الأولوية لبرامج العمل المتعلقة ببناء القدرات في تنفيذ هذا المشروع. واعتُبر من الأهمية بمكان أن تكون الأدلة الالكترونية تفاعلية مع المستثمرين لدعمهم وتلبية احتياجاتهم، وأن يكون بمقدورها في الوقت نفسه تعزيز تتبع المستثمرين.، كما جرى تسليط الضوء على الحاجة إلى تحسين الترجمة عبر الإنترنت.

٥٤- وركز المشاركون على المرحلة الثانية من مسار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وشددوا على إدراج دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السوق القارية المتوخاة. وفي هذا السياق، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تسخير الرقمنة من أجل تحصيل الضرائب من القطاع غير الرسمي وبالتالي التصدي للآثار السلبية المتوقعة. وعلى الرغم من انخفاض إيرادات التعريفات الجمركية، أظهرت بحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن مكاسب الرفاه الأفريقية من المتوقع أن تكون إيجابية ومن المرجح أن تكون أكبر بمجرد فتح الباب أمام الخدمات والاستثمارات.

التوصيات

٥٥- قُدمت التوصيات التالية، حيث طُلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

(أ) تعميق الفهم، في عملها التحليلي، للأثر الاقتصادي على مختلف قطاعات الاقتصاد الأفريقي لمساعدة الدول الأعضاء على فهم الفرص والفوائد المحتملة بصورة أفضل؛

(ب) استعراض الأدلة الالكترونية وتحسينها من أجل الارتقاء بأدائها إلى أقصى حد ممكن، والنظر أيضاً في توسيع نطاق هذه المبادرة لاحقاً لتشمل الدول الأعضاء الأخرى بغية بناء قدراتها في مجال تشجيع الاستثمار؛

(ج) دعم المزيد من الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق وفي تعاملها مع المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك تقديم الدعم للدول الأعضاء لكي تكون منطقة التجارة التي تقوم بإنشائها منطقة تعمل بكامل طاقتها؛

(د) مساعدة الدول الأعضاء في التفاوض بشأن قضايا المرحلة الثانية وتنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتعاون مع شركائها، ولا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

(هـ) تقديم الدعم للبلدان في تحديد الإجراءات التي من شأنها دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذها ضمن الجهود الرامية إلى الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي مع الاستفادة الكاملة من الأدوات الرقمية.

سابعا- مناقشة عامة عن موضوع الجلسة الأولى" تنمية القطاع الخاص والاقتصاد الرقمي دعماً للتكامل الإقليمي في أفريقيا"

حلقة نقاش

٥٦- سلط المتحدث الأول الضوء على اتساع نطاق المبادرات الرقمية التي تضطلع بها بالفعل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة الرقمية للسوق، والنظام الإيكولوجي السحابي لأفريقيا، والاجتماعات غير الورقية بنسبة ١٠٠ في المائة. وجرى التشديد على أن التركيز لا ينبغي أن ينصب بأكمله على التكنولوجيا فحسب، بل أيضا على اعتبار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عاملاً تمكينياً لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقا. ويمكن الاستفادة من هذه التكنولوجيات لتعزيز الركائز الرئيسية للتكامل الإقليمي، بما في ذلك الإنتاج، والتجارة، والتصنيع والنقل.

٥٧- وشدد المتحدث الثاني على قيمة الاقتصاد الرقمي بالنسبة للمرأة، وأضاف قائلا إن الحلول الرقمية يمكن أن تتيح للمرأة سبل الوصول إلى الأسواق وتسهم في التغلب على الحواجز الجنسانية التقليدية. غير أن المتحدث أشار إلى أن فرص حصول المرأة على التكنولوجيات الرقمية، والهياكل الأساسية الرقمية والكهرباء والاقتصاد الرقمي أقل، ولهذا السبب، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمر بالغ الأهمية لتمكين المرأة.

٥٨- وأشار إلى أن مصرف التنمية الأفريقي يضطلع بالعديد من التدخلات التكنولوجية الرقمية. وأن هناك حاجة لدى القطاع الخاص للوصول المفتوح للمنصات الرقمية وكذلك الحاجة لمراعاة البعد الاقتصادي للبيانات الشخصية، الذي أصبح اليوم يشكل أحد الهياكل الأساسية للتنمية الشاملة للتجارة.

٥٩- ودعا المتحدث الرابع إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار - وهي مجالات أساسية للاقتصاد الرقمي، ولكنها مجالات تؤدي فيها أفريقيا — في المنحى العام- أداءً أقل من المتوقع. وثمة حاجة إلى استثمارات لمعالجة فجوة المهارات في أفريقيا - ولإنشاء ''مواطنة قائمة على النشاط العلمي''. وأشار المتحدث إلى أن تبادل المعلومات والمعارف فيما بين البلدان الأفريقية أمر بالغ الأهمية أيضاً.

٦٠- وربط المتحدث الخامس بين قضايا الرقمنة، والقطاع الخاص والتكامل الإقليمي بوصفها تشكل حلقة حميدة، يقود فيها كل عنصر إلى العناصر الآخرى ويعمقها. ودعا إلى تحسين الهياكل الأساسية، بما في ذلك المنصات السحابية القارية وإلى زيادة الاستفادة من الهواتف الذكية، وانتاجها في أفريقيا. وأشار إلى أن للتكامل الإقليمي دوراً يؤديه في التصدي للحواجز الرقمية الإقليمية وفي إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص الأفريقي لكي يتوسع في مجال التكنولوجيا، حيث أبرز مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أهمية ذلك.

مناقشة عامة بشأن الموضوع

٦١- أُثيرت شواغل بشأن محدودية التشغيل المتبادل للتكنولوجيات الرقمية الأفريقية، التي تقتصر على عدد قليل من الأسواق. ولذلك فإن تعزيز التكامل الإقليمي يمكنه أن يدعم التشغيل المتبادل.

٦٢- وأقر المشاركون بالحاجة الملحة إلى تنمية القدرات البشرية لكي تصبح ''أفريقيا التي نصبو إليها'' واقعا وإلى مواصلة السعي إلى أن يتحقق حلم ''الأفريقيين كما نريدهم أن يكونوا''. وشملت الحلول المقترحة وسائل رقمية لتوفير التعليم، مثل التعلم من الأقران، والاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل ''مواطنة قائمة على النشاط العلمي''.

٦٣- وفيما يتعلق بدعم الاقتصاد الرقمي، أثيرت عدة تحديات: منها أن فرص الوصول إلى الأسواق، واللوجستيات، والمعلومات والبيانات قد تكون محدودة. ويضاف إلى ذلك أن الحصول على التمويل، والكهرباء، والإنترنت والهويات الرقمية، فضلا عن القدرة على تحمل تكاليفها يشكلان عقبات أساسية.

٦٤- وركزت المناقشة على عوامل نجاح الرقمنة في أفريقيا، بما في ذلك الهياكل الأساسية للنطاق العريض، والهياكل الأساسية التي تيسرها الهواتف الذكية، وتحسين المهارات،

والوصول إلى البيانات، ووضع نظم مناسبة لحقوق الملكية الفكرية، والترويج لـ ''مختبرات التصنيع''.

التوصيات

٦٥- قُدمت التوصيات التالية، حيث طُلب من الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) إقامة الروابط وتوطيدها بين الجامعات الأفريقية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات؛

(ب) تخصيص المزيد من الموارد للاستثمار في التعليم وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدعم العلم، والتكنولوجيا والابتكار.

٦٦- ينبغي للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أن تستعد للثورة الصناعية الرابعة.

٦٧- وفي ضوء المناقشات، قُدمت التوصيات التالية، حيث طُلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

(أ) إعداد خطة رقمية شاملة ومتماسكة للقارة الأفريقية، بالتعاون مع شركائها، تراعي جميع الركائز الأساسية اللازمة لدفع مسيرة التكامل الإقليمي، بما في ذلك إنشاء منصة رقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخيارات التمويل المتاحة، دون ترك أي بلد يتخلف عن الركب؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية لترشيد السياسات والاستراتيجيات الرقمية الإقليمية؛

(ج) النظر في تخصيص مزيد من الوقت للمناقشات بشأن الموضوع خلال الدورات المقبلة للجنة، بما في ذلك تخصيص اعتمادات للدورات الموازية.

ثامناً - استعراض برنامج عمل لجنة التعاون والتكامل الإقليميين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وأولويات اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا لعام ٢٠٢٠

٦٨- اعتُمد استعراض برنامج عمل لجنة التعاون والتكامل الإقليميين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ مع بعض التعديلات.

تاسعا- النظر في تقرير الدورة الأولى للجنة واعتماده

٦٩- اعتمدت اللجنة التقرير مع بعض التعديلات وطلبت إلى الأمانة إحالة التقرير النهائي إلى المشاركين.

عاشرا – اختتام الدورة.

٧٠- أدلى مدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة ورئيس الدورة بملاحظات ختامية، ثم أعلن اختتام الدورة في الساعة ١٨/٠٠ من يوم الخميس ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.